

درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في المجالات الإدارية

د. إبراهيم ناجي الدعيس
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة||
كلية المجتمع|| صنعاء

E- mail; dr.iaddoais@gmail.com|| phone: 00967777063777

أ.م. د. محمد ناجي الدعيس

أستاذ مشارك بقسم العلوم التربوية والنفسية||
كلية التربية أرحب|| جامعة صنعاء||

E- mail; dr.aldoais@yahoo.com|| phone: 00967777711518

الملخص: هدفت الدراسة الحالية للكشف عن درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في المجالات الإدارية من وجهة نظر نواب العمداء للشؤون الأكاديمية، تبعاً لمتغيرات (الجامعة، والكلية، والرتبة الأكاديمية، والخبرة الإدارية)، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطوير استبانة اشتملت (35) فقرة، ووزعت على عينة قوامها (78) نائب عميد، يعملون في (5) جامعات رسمية و(3) جامعات خاصة. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في المجالات الإدارية حصلت على متوسط كلي (3.83)، أي بدرجة احتياج (عالية) وعلى مستوى المجالات؛ حصل مجال التنظيم أعلى متوسط بلغ (3.92)، يليه مجال الرقابة بمتوسط (3.91) وحصل ثالثاً مجال التخطيط بمتوسط (3.86) ورابعاً مجال تنفيذ مهام الكلية بمتوسط (3.79) وجميعها بدرجة احتياج (عالية)، وأخيراً مجال الإجراءات الإدارية بمتوسط (3.64) ودرجة احتياج (متوسطة)، كما أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات نواب العمداء حول درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في المجالات الإدارية تعزى لاختلاف متغيرات الدراسة: الجامعة، والكلية، والرتبة العملية، والخبرة الإدارية. واستناداً للنتائج تم تقديم جملة من التوصيات والمقترحات لتلبية حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في المجالات الإدارية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: درجة الحاجة، توظيف الحاسوب، المجالات الإدارية، الجامعات اليمنية.

The Degree of Need of Yemeni Universities to Employ Computer Technology in the Administrative Fields

Prof. Muhammad Naji Al- Dais

Associate Professor, Department of Educational and
Psychological Sciences || Faculty of Education Arhab||
Sana'a University || E- mail; dr.aldoais@yahoo.com ||

phone: 00967777711518

Dr. Ibrahim Naji Al- Dais

Assistant Professor, Department of Accounting ||
Community College || Sana'a ||
E- mail; dr.iaddoais@gmail.com ||

phone: 00967777063777

ABSTRACT: The current study aimed to reveal the degree of need of Yemeni universities to employ computer technology in the administrative fields from the viewpoint of the Vice Deans for Academic Affairs, according to the variables (university, college, academic position, and administrative experience). To achieve this, the study used the descriptive analytical method, and a questionnaire was developed that included (35) items, and distributed to a sample of (78) deputy deans, working in (5) formal universities and (3) private universities. The results of the study showed that the degree of need of Yemeni universities to employ computer technology in administrative fields obtained a total average of (3.83), that is, the degree of need is high. At the level of fields, the field of organization got the highest average of (3.92), followed by the field of supervision with an average of (3.91). Thirdly got the field of planning with an average of (3.86) and fourthly the field of implementation of college tasks with an average of (3.79) and all of the fields refer to the high degree of need, and finally the field of administrative

procedures with an average of (3.64) and the degree of need is medium. The results also indicated that there are no statistically significant differences in perceptions of vice deans about the degree of the need of Yemeni universities to employ computer technology in the administrative fields due to the different study variables: university, college, academic position, and administrative experience. According to the results, a number of recommendations and proposals were presented to meet the need of Yemeni universities to employ computer technology in the administrative and other fields.

Key words: degree of need, Computer recruitment, Administrative areas, Yemeni universities.

المقدمة.

يشهد عالم اليوم تطورات متلاحقة؛ جاءت كنتيجة حتمية لما شهد ويشهده القرن الحادي والعشرون من ثورة معلوماتية وتقنية مهولة، والتي أثرت على كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية... الخ، وقد أسهمت نظم التعليم العالي ومؤسساته في الدول المتقدمة بدور كبير ومحوري في توليد وتطوير الثورة المعرفية وتقنياتها، ويتحتم على نظم التعليم في دول العالم الثالث باختلاف أنواعها - عام، فني، عالي - أن تتكيف مع التغيرات والتطورات الهامة، المتمثلة في العولمة والتغير المتسارع في تكنولوجيا المعلومات ونظم اتصالاتها، وما يصاحبهما من تحولات في شتى المجالات التي تنعكس آثارها على التعليم الجامعي وإدارته المختلفة.

وفي عالم يتحدث عن عنصر المعلومات وعن الجيل الثالث من تكنولوجيا المعلومات، يسير الاتجاه نحو تطوير علاقة منتجات النظم بمطالب السوق من أجل الحصول على فرص جديدة تعتمد الاستخدام الأمثل للمعلومات المتاحة عن الموردين والعلماء والمنافسين وكل ذوي العلاقة بالمنظمات، الأمر الذي يحتم على المنظمات تحسين وتطوير مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها حتى تتمكن من خلق القدرة التنافسية النوعية لتحقيق أهدافها (البحيصي، 155- 177: 2006).

وبرغم أن الجامعات اليمنية تعيش أوضاعاً غير مستقرة وتدنياً في تجهيزاتها من حيث الأجهزة والمعدات والمباني وأجور الموظفين وأعضاء هيئة التدريس والمختبرات... الخ؛ بسبب شحّة الموارد، إلا أن تكاثر تلك الجامعات بنوعها الحكومي والخاص والذي ظهر بشكلٍ مخيف في الآونة الأخيرة، دون أن يراعي متخذه قرار الإنشاء أو التصريح أدنى معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في معظم تلك الجامعات، فقد بلغ عدد الجامعات اليمنية الرسمية (10) جامعات عاملة، و(5) جامعات تحت التأسيس، كما بلغ عدد الجامعات الخاصة (24) جامعة تأسست منذ عام 1993 وحتى عام 2012، منها (4) جامعات خاصة تأسست عام 2011، (مجلس الاعتماد الأكاديمي، 2012، 25-28).

وتُعد الإدارة الإلكترونية ثورة في عالم الإدارة الحديثة نتيجة لما قدمته من آثار إيجابية في تسهيل العمليات الإدارية، وتقليص وقت وتكلفة إنجاز المهام، وإتاحة المعلومة في كل وقت، وتطوير الأداء الوظيفي، ورفع مستوى الكفاءة والإنتاجية للمنظمة من خلال توظيف التقنية ونظم المعلومات في دعم عملية الإدارة (الحسيني، والخيال، 2013: 26).

ومن تلك المعطيات يمكن القول: إن أهمية معرفة درجة حاجة الجامعات في الجمهورية اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في مجالاتها الإدارية من وجهة نظر نواب العمداء للشؤون الأكاديمية. بالجامعات بطريقة دقيقة وسليمة يمثل البدايات الأساسية في سلسلة الحلقات المترابطة التي تكون في مجموعها عمليات تقييم الأسس التي ترتكز عليها عملية التخطيط الاستراتيجي لتطوير العمليتين الإدارية والأكاديمية في الجامعات اليمنية، الأمر الذي يساعد مسؤولي التعليم العالي وقيادات الجامعات والكليات في اتخاذ قرارات سريعة وصائبة؛ وفقاً لمعلومات صحيحة ودقيقة وبطريقة عقلانية، وضمن هذا الإطار والطموح المتعلق بتطوير الأداء الإداري للجامعات اليمنية بتوظيف مميزات الكمبيوتر في الأعمال الإدارية لماله من مزايا نوعية متعددة. لذا سعت هذه الدراسة للكشف عن درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية

الحاسوب في مجالاتها الإدارية (التخطيط، والتنظيم، والإجراءات الإدارية، والرقابة، وتنفيذ مهام الكلية) من وجهة نظر أفراد العينة، في توظيف الحاسوب في المجالات الإدارية كافة، والتخلص من الإجراءات التقليدية الروتينية الورقية وما ينجم عنها من سلبيات بهدف تحسين وتطوير الأداء الإداري للجامعات اليمنية وتجويده، وأن تواكب الجامعات عملية الاتصال والتواصل السريعة التي أفرزتها ثورة التقنية في الإدارة الحديثة، واقترح التوصيات المناسبة لتطوير العمل الإداري.

مشكلة الدراسة:

تعد الإدارة الإلكترونية هي أسلوب جديد للعمل الإداري باستخدام التقنية الحديثة المتمثلة بالحاسب الآلي والشبكة الدولية للمعلومات من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء العمل. بالإضافة إلى أنها تؤدي دوراً فاعلاً في تطوير العمل الإداري والذي يقصد به استخدام الحاسب الآلي في إدخال تغيرات أساسية في أنظمة العمل والهياكل التنظيمية وتقديم الخدمات للمستفيدين لتحسين أدائها وتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية. (متولي، 2012: 739).

ومما سبق تكمن مشكلة الدراسة في أن الجامعات اليمنية تواجه الكثير من المعوقات عند تطبيقها لمعايير الاعتماد وضمان الجودة من أهمها ما يتعلق ببنية تقنية التكنولوجيا وتمثل في ضعف البنى التحتية لنظم المعلومات ونظم الاتصال وتعتمد على نظم تقليدية في غالب إجراءاتها الإدارية، وما ينجم عن تلك الإجراءات التقليدية من قصور وعشوائية وتأخر الإنجاز، مع ضبابية تتعلق بمدى الحاجة للتقنيات الحاسوبية؛ باعتبارها إحدى الوسائل المهمة التي تتطلبها الإدارة الحديثة، وأن العصر أصبح يفرض عملية الاتصال والتواصل بسرعة ودقة متناهية بوسائل حديثة ومتطورة وهو الأمر الذي عمدت إليه الكثير من نظم المجتمعات، وكون الجامعات هي الرافد الوحيد من المورد البشري لبقية النظم المصاحبة فيحتم عليها الأمر استخدام تقنيات حديثة لتصحيح الاختلالات في مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها ضمن عملية الاتصال الفعال، وبذلك تلخص مشكلة الدراسة في وجود غموض يتعلق بدرجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في المجالات الإدارية

أسئلة الدراسة:

بناء على ما سبق؛ يمكننا تحديد مشكلة الدراسة في السؤالين الآتيين:

- 1- ما درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في مجالاتها الإدارية (التخطيط، والتنظيم، والإجراءات الإدارية، والرقابة، وتنفيذ مهام الكلية) من وجهة نظر نواب العمداء للشؤون الأكاديمية بالجامعات؟
- 2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في تصورات نواب العمداء للشؤون الأكاديمية حول درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في مجالاتها الإدارية (التخطيط، والتنظيم، والإجراءات الإدارية، والرقابة، وتنفيذ مهام الكلية) تعزى لمتغيرات (الجامعة، والكلية، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة)؟.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تقييم درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في مجالاتها الإدارية (التخطيط، والتنظيم، والإجراءات الإدارية، والرقابة، وتنفيذ مهام الكلية) من وجهة نظر نواب العمداء للشؤون الأكاديمية بالجامعات.

2. التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في تصورات نواب العمداء للشؤون الأكاديمية حول درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في مجالاتها الإدارية (التخطيط، والتنظيم، والإجراءات الإدارية، والرقابة، وتنفيذ مهام الكلية) تعزى لمتغيرات (الجامعة، والكلية، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة).

أهمية الدراسة:

- تبرز أهمية الدراسة من أهمية موضوعها، وما يمكن أن تقدمه من فوائد؛ حيث يؤمل الباحثان أن تفيد نتائج الدراسة جهات عديدة؛ وعلى النحو الآتي:
1. يُمكن أن تفيد نتائج الدراسة في مساعدة قيادات الجامعات اليمنية على التنبه لجوانب الضعف الإداري ومعالجة القصور المتعلق بتوظيف التقنيات.
 2. يتوقع أن تنعكس نتائج الدراسة إيجاباً نحو توظيف تقنية الحاسوب في تحسين الأداء الإداري ومن ثم تطويره لمجالات العمل الإداري في الجامعات اليمنية، وبالتالي رفع كفاءة الأداء الإداري الجامعي وجودة إنتاجيته.
 3. تعد هذه الدراسة متممة للدراسات السابقة في المجال ذاته، كما أنها سوف تسهم في سد النقص في المكتبة اليمنية والعربية، لتكون مرجعية للباحثين والكتاب في هذا الشأن مستقبلاً.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على الحدود الآتية:

- الموضوعية: حاجات الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب الموصوفة في أداة الدراسة في المجالات (التخطيط، والتنظيم، والإجراءات الإدارية، والرقابة، وتنفيذ مهام الكلية).
- البشرية: نواب العمداء للشؤون الأكاديمية العاملين في الجامعات اليمنية، والبالغ عددهم (78).
- المكانية: الجامعات اليمنية الرسمية (صنعاء، وعدن، والحديدة، وذمار، وإب)، والجامعات الخاصة (اليمنية، سبأ، وجامعة العلوم والتكنولوجيا).
- الزمنية: الفصل الثاني من العام الجامعي (2016/ 2017).

مصطلحات الدراسة:

- **توظيف:** وتعني الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في الاختيار السليم للتقنيات الحديثة التي تساعد الجامعة علي التحرك نحو الأهداف الجديدة والارتقاء بها، وبالتالي تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها بأعلى درجة ممكنة من الفعالية والكفاءة" ، (عبد العال، 2015: 572)
- **يُقصد بالتوظيف إجرائياً:** "استخدام تقنية الحاسب الآلي على نحو سليم وصحيح في المجالات الإدارية للجامعات اليمنية كي تحقق الجامعات أهدافها بجودة عالية وبأقل جهد وزمن".
- **حاجة الجامعات:** يُقصد بها إجرائياً: "مطالب ضرورية في مجالات (التخطيط، والتنظيم، والإجراءات الإدارية، والرقابة، وتنفيذ مهام الكلية)، حسب ما يراه نواب العمداء للشؤون الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي اليمنية التي تمنح شهادات - إجازات - في الدراسات الجامعية الأولية المختلفة، وبعض التخصصات في الدراسات العليا.

- تقنية المعلومات: عرّفت أبو الجود تقنيات المعلومات على أنها: "أسلوب الأداء الذي يتضمن مزيجاً مركباً متفاعلاً من تجهيزات آلية متطورة مثل أجهزة الحاسب والانترنت والعمالة لتشغيل البيانات لتقديمها كمعلومات حديثة ومتطورة بأسرع ما يمكن لكل مستخدم هذه المعلومات في جميع أنحاء العالم" (أبو الجود، 2000: 245).
- يُقصد بتقنية الحاسوب إجرائياً: بأنها "أجهزة إلكترونية تقنية يمكن برمجتها وتحتوي مجموعة منظمة من الوسائط والألات والمعدات والبرمجيات تشكل في مجموعها نظاماً تقنياً يقوم بمعالجة البيانات الحسابية وغير الحسابية وتخزينها واسترجاعها بناء على التعليمات المعطاة له بسرعة فائقة ودقة عالية. وتمثل تقنية الحاسوب الوحدة الأساسية لنظم المعلومات".
- يُقصد بالمجالات الإدارية إجرائياً: بأنها جوانب الأعمال الإدارية في الجامعات اليمنية المحصورة في (التخطيط، والتنظيم، والإجراءات الإدارية، والرقابة، وتنفيذ مهام الكلية).

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري:

ضرورة ومسوغات توظيف تقنية المعلومات في الإدارة

لقد أدّى التوالد المعرفي المهول والتقدم التقني إلى تزايد كبير في كمية البيانات ونظم المعلومات وتقانتها التي أرغمت الإنسان للتعامل معها في المجالات كافة، ويمكن القول بأنه تحدّي عالمي فرض نفسه، الأمر الذي دفع الإنسان للبحث عن طريقة أو آلية لتخزين تلك المعلومات والبيانات لاستثمارها واسترجاعها في وقتٍ قياسي بشكل صحيح ودقيق في الوقت نفسه.

وعلى الصعيد العالمي يذكر (Calderon, et, al, 2001: 1- 15) بأنه يوجد الآن إقبال كبير على استعمال تكنولوجيا المعلومات لدعم العمليات الداخلية والخارجية للأعمال، وقد نُشر عن هذه الشركات بأن أكثر من (50%) من مصاريفها السنوية تخصص لتكنولوجيا المعلومات. ويعزو (Bharadwaj & Konsynski, 1999) هذه المصاريف الضخمة المخصصة وتزايدها تعود إلى مطالب توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (الأجهزة والشبكات وقواعد البيانات والبرمجيات) والتطوير والتحديث المستمر فيها، يتحدد بحجم الإنفاق السنوي على شرائها كي تعمل بكفاءة وفعالية عالية، (الكساسبة، وبرنوطي، 2011: 290).

وقد أدت التطورات المتسارعة في السنوات القليلة الماضية في مجالات تقنيات وشبكة الانترنت والتكامل بينهما إلى (Multi- Media) الحاسوب والوسائط المتعددة إلى نشوء ما يسمى اليوم " بتقنيات المعلومات والاتصالات". وأدى استخدامها إلى اكتشاف إمكانات جديدة لم تكن معروفة من قبل، ظهر أثرها بوضوح في مجالات الحياة اليومية جميعها، ومنها مجال التعليم الجامعي لما لها من مميزات عديدة في توفير الجهد والوقت والمال، إلى جانب ما تتمتع به هذه التقنيات من إمكانية في التفاعل "Interactivity" مع المتعلم، الذي هو محور العملية التعليمية، وبالتالي إعطائه دوراً أكبر في تنفيذها (موسى، 2002، 25).

وانعكست آثار هذا التطور على حياة المنظمات بأنواعها، حيث فرض التطور على المنظمات الناشطة أن تسخر متطلبات وآليات متعددة لتصريف أعمالها وفي مقدمتها العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، ويقال أن المعلومات هي المورد الأساسي في تصريف أعمال المنظمات، وأيضاً في عملية صنع واتخاذ القرار، وتستند هذه العملية على ما قامت به

المنظمات من مسح بيبي في ضوء البدائل المتاحة أمامها، ذلك إن معظم سلوكيات المنظمات العامة- على اختلاف أنواعها- هي نتيجة لأعمال صنع واتخاذ القرارات، (عاني وجواد، 2008، 281).

أهمية فوائد نظم المعلومات:

ويلخّص (Bagad, 2009, 2) أهمية فوائد نظم المعلومات بالنقاط الآتية:

1. توفر المعلومات لجميع المستويات الإدارية حيث تسعى الإدارة العليا إلى الحصول على المعلومات لاستخدامها في رسم السياسات ووضع الأهداف واتخاذ القرارات الاستراتيجية، أما الإدارة الوسطى فتحتاج إلى المعلومات لحل المشكلات، ومراقبة التطور نحو تحقيق الأهداف وتغطية احتياجات المنظمة المختلفة.
2. تدعم نظم المعلومات الإدارية الكثير من المجالات الوظيفية: كالتخطيط الاستراتيجي، الرقابة الإدارية والتشغيلية والمعاملات التجارية.
3. تؤثر نظم المعلومات الإدارية على الأداء والإنتاجية والتي تزيد من فعالية المنظمات حيث تؤدي إلى تحسينات هائلة في كفاءة وسرعة تنفيذ المعاملات التجارية والإنتاجية والمكتبية.
4. تقييم نشاطات المنظمة وتقييم النتائج بهدف تصحيح الانحرافات والمساعدة على التنبؤ بمستقبل المنظمة والاحتمالات المتوقعة بهدف صنع الاحتياطات اللازمة في حالة وجود خلل في تحقيق الأهداف، (الحميدى وآخرون، 76: 2005).

وثمة العديد من الأسباب والمسوغات التي تدعو إلى ضرورة استخدام الحاسوب في التعليم، ومن أهمها وفقاً

لـ(استيتية والسرحان، 2007: 313) الآتي:

1. الانفجار المعرفي وتدفق المعلومات: الذي دفع الإنسان إلى البحث عن وسيلة لحفظ هذه المعلومات واسترجاعها عند الضرورة، وظهر الحاسوب باعتباره أفضل وسيلة تؤدي هذا الغرض.
2. الحاجة إلى السرعة في الحصول على المعلومات: مما جعل الإنسان بحاجة إلى التعامل مع هذا الكم الهائل من المعلومات بأسرع وقت وأقل جهد، وكان الحاسوب أفضل وسيلة لذلك.
3. توفير العنصر البشري: حيث يستطيع الحاسوب أداء أعمال مجموعة كبيرة من الأيدي العاملة الماهرة في الأعمال الإدارية والفنية؛ وذلك لسهولة إدخال المعلومات واسترجاعها من خلال الحاسوب في الميادين كافة، ومنها ميدان التربية والتعليم.
4. إيجاد الحلول لمشكلات صعوبات التعلم: حيث أثبتت البحوث والدارسات أن للحواسيب دوراً مهماً في المساعدة في حل مشكلات صعوبات التعلم لدى من يعانون من تخلف عقلي بسيط، أو من يواجهون مشكلات في مهارات الاتصال.
5. تنمية مهارات معرفية عقلية: تتمثل في حل المشكلات، والتفكير، وجمع البيانات وتحليلها وتركيبها.

حاجة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي للتقنيات الحديثة:

لا تقل حاجة القطاع العام- ومنه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي- إلى التقنية عن حاجة القطاع الخاص إليها، فلدى القطاع العام من المشكلات الإدارية ما يدفعه دائماً إلى البحث عن حلول لهذه المشكلات، ومن حلول تغيير أسلوب الإدارة من التقليدي الجامد إلى الأسلوب الإلكتروني المرن، فالإدارة الإلكترونية التي تسهم في الحد من الفساد الإداري ورفع كفاءة الأداء الإداري، وتسهيل تبادل المعلومات وسبل الاتصالات الإلكترونية بين الإدارات المعنية، وزيادة دقة البيانات؛ أي أنّ الثقة بصحة البيانات المتبادلة التي أعيد استخدامها ستكون مرتفعة، تقليص الإجراءات الإدارية،

فمع توفر المعلومات بشكلها الرقمي تتقلص الأعمال الورقية وتعبئة البيانات يدوياً، كما تنعدم الحاجة إلى تقديم نسخ من المستندات الورقية طالما أنّ إمكانية تقديمها تقنياً متاحة، (القيسي، 26: 2012) كما أن استخدام شبكات الانترنت (Intranet) بدأ يتوسع وعلى نحوٍ كبير في إدارة المنظمات التعليمية والعملية التعليمية بها؛ بعد إعادة تنظيم شبكات الحاسبات المحلية (Local Area Network) باستخدام بروتوكولات الانترنت (Transmission Control Protocol) وخدمات الشبكة (Web Services)، ويطلق على التكنولوجيا التابعة من ذلك شبكات الانترنت كتصغير لشبكة الويب العالمية حيث يمكن فقط لأعضاء المنظمة التعليمية كالجامة والمدرسة من استخدامها وعلى ذلك يصبح بإمكان المنظمة التعليمية وفي مقدرتها أن تُنشئ في حرمها الجامعي أو مبانيها المختلفة شبكة ويب خاصة بها يمكنها إدارتها، (الحراحشة، 2013، 202).

وتكمن جودة العملية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي؛ وفقاً لـ (العيثاوي والسامرائي، 2011: 17-18) في:

1. مدى اهتمام القيادة الإدارية في المؤسسات التعليمية بالتخطيط.
 2. مدى تكوين علاقات عمل فعالة بين المدير والإداريين في المؤسسة التعليمية.
 3. مدى ضمان السياسات والإجراءات الإدارية لفعالية إدارة المؤسسة التعليمية.
 4. مدى توفر الإجراءات والسياسات المناسبة لتقويم أداء الإداريين وتطويرهم مهنيًا.
 5. مدى تحسين مبادئ تكافؤ الفرص، العدالة والموضوعية في سياسة التوظيف الحالية.
- ولأن الجامعات تمثل مصدراً رئيساً في تنمية رأس المال البشري الذي يدفع بعجلة التنمية بكل أبعادها نحو الرقي والتقدم، فهي تحظى باهتمام كبير من قبل الأفراد، والمجتمعات، والدول، الأمر الذي يحتم على القائمين أن يراعوا ويضمنوا جودة التصميم ودقة معايير الاعتماد لهذه النظم أكاديمياً كان أو إدارياً، لما سيكون له من انعكاسات مباشرة على أداءها في مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، وترتبط كفاءة الأداء في تلك المؤسسات بكفاءة الموارد البشرية وقدراته على تأدية مهامها بتميز. ومن هذا المنطلق فإن مواكبة التطور والتقدم التكنولوجي يقتضي امتلاك الجامعات جهازاً إدارياً نوعياً في الأساليب والأدوات التي تمكنها من تنظيم أعمالها بنظام عالٍ الدقة والسرعة تحقق من خلاله أهدافها وخدمة المستفيدين، ويمكنها إجراء ذلك بإدخال أجهزة تقنية الحاسوب ووسائطها في إدارتها المختلفة.
- ومن خلال استعراض الأدب النظري يمكن أن نشير إلى المجالات الإدارية للجامعات التي يمكن أن تؤثر فيها تقنية الحاسوب تأثيراً إيجابياً، ويمكن تلخيصها في إدارات ثلاث هي – الإدارة العليا، والوسطى، والتنفيذية – لتخطيط السياسات والعمليات الإدارية المختلفة، وتنظيم وتحليل عملياتها وبياناتها المختلفة، وكذا إدارة الشؤون الأكاديمية والموظفين والطلبة والشؤون المالية... الخ. ناهيك عن التواصل والاتصال لحل كثير من المشكلات بين الإدارات المختلفة عبر شبكة حاسوبية تربط بين تلك الإدارات الجامعية وكلياتها أو بين الجامعات المختلفة بعيداً عن الروتين التقليدي المعيق للإنتاجية.

ثانياً- الدراسات السابقة:

تناولت دراسات عدّة استخدام تقنية الحاسوب ونظم المعلومات في تحسين العملية التعليمية والإدارية للجامعات، وفيما يأتي نورد عدداً من تلك الدراسات مرتبة من الأقدم للأحدث:

أ- دراسات سابقة بالعربية:

- قام الحسن (2004)، بدراسة استطلاعية هدفت إلى معرفة واقع استخدام تكنولوجيا التعليم في الجامعات السودانية ومعوقاتهما، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي وتمثلت الأداة في استبانة وتكونت عينة الدراسة

من (214) عضو هيئة تدريس في الجامعات السودانية بولاية الخرطوم، منهم (66) يمثلون جميع عمداء الكليات ونوابهم، ومن أهم نتائج الدراسة: محدودية البنى التحتية التقنية والمعلوماتية في الجامعات السودانية، الأمر الذي يجعلها غير مهيأة لاستخدام معطيات تكنولوجيا التعليم، كما أن السُّبل التقليدية المتبعة في التعليم الجامعي السوداني، لا تساعد على استخدام معطيات تكنولوجيا التعليم، وبالتالي لا يمكن أن تحقق إسهاماً في العملية التعليمية التعلّمية، وأظهرت النتائج إلى أن النظام التربوي القائم في الجامعات السودانية لا يمكن من احتواء معطيات تكنولوجيا التعليم، نظراً لما يكتنفه من معوقات ونواحي قصور، وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول واقع استخدام الحاسوب في التعليم الجامعي حسب متغير التخصص والمؤهل وسنوات الخدمة.

- أما دراسة أبو سبت (2005)، فقد هدفت إلى تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، واستخدم الباحث الاستبانة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من: عميد كلية، ومدير، ورئيس قسم، ورئيس شعبة والبالغ عددهم (195). وكان من أهم نتائج الدراسة: وجود تقنيات حديثة في مكونات نظم المعلومات الإدارية جعلت مستخدمي هذه النظم يعتمدون عليها اعتماداً كبيراً في صنع القرارات الخاصة بهم في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة. وأن نظم تشغيل قواعد البيانات وإدارتها لها القدرة العالية من حيث التخزين والاسترجاع والحذف والعرض والطباعة والمعالجة وهي توفر معلومات تساعد في التعرف على المشكلة وتوفير الحماية الجيدة للبيانات من خلال مستويات أمنية متعددة، أخذ على نظام المعلومات الإداري الحالي المستخدم في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة أنه لا يوفر المعلومات الإحصائية الخارجية وليس لديه اتصال مع مراكز الإحصاء أو إحصائيات أخرى لجامعات خارجية تساعد متخذي القرارات أن يتخذوا قرارات سريعة وسليمة.

- وفي دراسة قام بها خشافة (2006)، هدفت إلى التعرف على احتياجات الجامعات اليمنية لخدمات الحاسوب في تطوير العمل الإداري والأكاديمي من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية، من خلال حوسبة مهامهم الإدارية والأكاديمية في مجالات (التخطيط، التنظيم، التوجيه والإشراف، التقويم) كما هدفت أيضاً إلى توفير قاعدة معلومات وبيانات لعمداء الكليات ورؤساء الأقسام، بحيث يمكن الاستفادة منها في أغراض التطوير والتخطيط المستقبلي، بجامعة (عدن، إب)، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي وتمثلت الأداة في استبانة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (65) عميداً ورئيس قسم، وكانت أهم نتائج الدراسة في أن ما نسبته (98%) من العينة أكدوا رغبتهم في توفير أجهزة الحاسوب في مكاتهم حتى يتمكنوا من القيام بالأعمال الإدارية والأكاديمية للعمل عليها، وأن النقص الواضح في استغلال أجهزة الحاسوب من قبل عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات اليمنية. كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0,05)$ بين تصورات عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية سواء في المهام بالنسبة لهم أو الحاجة إلى حوسبة وهذا يؤكد أنه لا يمكن الاستغناء عن الحاسوب، كوسيلة مهمة في العملية الإدارية والأكاديمية ولو بدرجة محدودة جداً.

- وهدفت دراسة الضالعي (2007)، إلى التعرف على واقع استخدام الحاسوب في التدريس بجامعة تعز، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي وتمثلت الأداة في استبانة لجمع المعلومات من عينة الدراسة التي تكونت من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة خلال للعام الجامعي (2005/ 2006)، وقد بينت نتائج الدراسة أن أغلبية أعضاء هيئة التدريس يرون أن بعض الأجهزة والإمكانات اللازمة للتدريس بواسطة الحاسوب تتوافر بدرجة متوسطة وبعضها الآخر بدرجة ضعيفة، بينما لم يكن لدى بقية أعضاء هيئة التدريس أي فكرة حول الأجهزة والإمكانات المتوافرة في

كلياتهم، كما أوضحت الدراسة أن مهارة أعضاء هيئة التدريس في استخدام الحاسوب تتراوح بين عالية بالنسبة للمهارات الأولية، ومتوسطة بالنسبة للتطبيقات، بينما تكون مهارتهم منخفضة بالنسبة للصيانة والبرمجة، واستخدام أعضاء هيئة التدريس للحاسوب في التدريس يتم بصورة ضئيلة بينما يكون استخدامه للحصول على خدمة الانترنت بدرجة متوسطة، ويتم استخدامه في طباعة التقارير والأبحاث بدرجة كبيرة.

أما أبو عاشور والنمري (2013)، فقد أجريا دراسة هدفت إلى الكشف عن مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك، خلال العام الدراسي (2010/ 2011)، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي وتمثلت الأداة في استبانة تم توزيعها على عينة من (647) عضو هيئة تدريس وإداري في الجامعة، منهم (320) عضو هيئة تدريس، و(327) إدارياً، وأظهرت النتائج أن مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية للمجالات كافة في جامعة اليرموك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان بدرجة مرتفعة، واحتل مجال التنفيذ الإلكتروني المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، تلاه في المرتبة الثانية مجال التنظيم الإلكتروني وبدرجة مرتفعة أيضاً، في حين جاء مجال الرقابة والتقويم الإلكتروني في المرتبة الثالثة وبدرجة متوسط، أما من وجهة نظر الإداريين أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية للمجالات كافة جاءت بدرجة متوسطة، وجاء مجال التنفيذ الإلكتروني في المرتبة الأولى، وبدرجة مرتفعة تلاه مجال التنظيم الإلكتروني، وبدرجة مرتفعة، وجاء مجال التقويم الإلكتروني في المرتبة الثالثة وبدرجة متوسطة، في حين جاء مجال التخطيط الإلكتروني في المرتبة الأخيرة، وبدرجة متوسطة. وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية حول مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لاختلاف متغيرات الدراسة؛ الرتبة الأكاديمية أو الجنس أو الكلية على الأداة ككل، وفي جميع المجالات، وعدم وجود فروق - أيضاً - في وجهة نظر الإداريين حول مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية تعزى لاختلاف متغير الجنس على الأداة ككل، وفي جميع المجالات، في حين بينت النتائج وجود فروق من وجهة نظر الإداريين تعزى لاختلاف متغير المؤهل العلمي بين حملة مؤهل الدبلوم فما دون وحملة مؤهل البكالوريوس والدراسات العليا لصالح حملة البكالوريوس والدراسات العليا في مجالي التخطيط الإلكتروني والرقابة والتقويم الإلكتروني وفي الأداة ككل، وبين حملة مؤهل الدبلوم فما دون وحملة مؤهل الدراسات العليا لصالح حملة الدراسات العليا في مجال التنفيذ الإلكتروني.

وهدف دراسة (عبد العال، 2015) إلى معرفة واقع توظيف تكنولوجيا المعلومات في الجامعات المصرية (الفيوم، طنطا، عين شمس)، في ضوء معايير تقييم المؤسسات الجامعية، وخبرات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، واستخدمت المنهج المقارن، وأسفرت الدراسة عن وجود مجموعة من الإشكالات المتعلقة بواقع توظيف تكنولوجيا المعلومات في الجامعات المصرية أهمها، عدم ملائمة قواعد البيانات داخل تلك الجامعات لمختلف الإدارات والوظائف الجامعية، ولا يتم الربط بينها وبين المجلس الأعلى للجامعات، كما أشارت النتائج إلى أنه لا يتم الاعتماد على تلك البيانات أثناء اتخاذ القرارات، وهناك إهمال كبير في الشكل التنظيمي للجامعات لخدمات تكنولوجيا المعلومات إلا في حدود ضيقة، حيث لا يوجد هيكل تنظيمي وتوصيف وظيفي لفرق عمل تكنولوجيا المعلومات مُدمجاً بالهيكل الإداري، وكذا ضعف الثقافة الإلكترونية في الأوساط الجامعية وعدم دعم الإدارة العليا لتدريب العاملين نحو استخدام التكنولوجيا، وندرة المخصصات المالية لتوفير الأجزاء المادية للتكنولوجيا الإدارية. كما أوضحت نتائج الدراسة أن العمليات والوظائف الإدارية اليومية في العمل الجامعي لا تخرج عن نمطية الإدارة الجامعية التقليدية.

أما دراسة محمود، (2015)، فهدفت إلى معرفة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي، ومتطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجامعات والصعوبات التي

تعرضه، دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير بجامعة يحيى فارس بالمدينة، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي ولاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من الأساتذة الجامعيين في الكلية باختلاف رتبهم العلمية والبالغ عددهم (45) أستاذاً، وكان من أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: أن التعليم العالي لكي يتمكن من مسيرة عصر المعلومات والتعامل مع تقنياته المتطورة، يتعين عليه أن يقوم بتغيير عميق في أدواته، مناهجه وبرامجه يتعدى الشكل إلى المضمون ويتناسب مع متطلبات هذا العصر؛ وأشارت النتائج إلى أن ضعف الموازنات المالية يشكل عائقاً أمام إمكانيات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي؛ كما أشارت النتائج إلى وجد ارتباط ضعيف على المجال التطبيقي بين استخدام الوسائل التقنية الحديثة للمعلومات والاتصالات المتوافرة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والأداء العلمي والبيداغوجي لها.

ب- دراسات سابقة بالإنجليزية:

- دراسة فيلبس (Felps, 1996)، التي هدفت إلى معرفة مستقبل الحاسوب في التعليم العالي حتى عام (2000) في الولايات المتحدة ومقارنة آراء علماء المستقبل ومدراء الكليات الجامعية الذين يستخدمون الحاسوب في أعمالهم الإدارية وأولئك الذين لا يستخدمون الحاسوب حول الدور المتوقع أن يلعبه الحاسوب في التعليم العالي حتى عام (2000)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي وتمثلت الأداة في استبانة وزعت على عينة الدراسة البالغ عددها (211) شخصاً، وقد توصلت الدراسة إلى أن لدى المدراء وعلماء المستقبل آراء إيجابية حول مستقبل الحاسوب في التعليم العالي، وأن المدراء في الكليات التي تستخدم الحاسوب أظهروا إيجابياً نحو شمول استخدام الحاسوب في المجال الإداري أكثر من نظراتهم في الجامعات التي لا تستخدم الحاسوب وكذلك من علماء المستقبل، وأن علماء المستقبل لديهم نظرة إيجابية أعلى لاعتبار الحاسوب كأداة تعليمية أو تدريسية من مدراء الكليات الجامعية التي تستخدم الحاسوب وتلك التي لا تستخدمه.

- أما دراسة ميليفل (Mellivell, 2007) فهذه هدفت إلى الكشف عن درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الغربية الموجودة في هونج كونج، ومدى فاعلية توظيف الإدارة الإلكترونية في تجويد ورفع مستوى العمل الإداري، وتكونت عينة الدراسة من (136) عضو هيئة تدريس وموظفاً وطالباً، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي وتمثلت الأداة في أسلوب المقابلة المباشرة، تمت مع عينة بلغ عددها (136) عضو هيئة تدريس وموظفاً وطالباً، وأظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات الغربية في هونج كونج تطبق الإدارة الإلكترونية بدرجة عالية في جميع المجالات، ما عدا مجال تحسين الإجراءات الداخلية الخاصة بتسجيل الطلبة، وبنظام الرواتب والترقيات لأعضاء هيئة التدريس والموظفين، فقد جاءت بدرجة متوسطة، كما بينت النتائج وجود ضعفاً في فاعلية توظيف الإدارة الإلكترونية في مجال العمل الإداري الجامعي ومجال التدريس.

- وأجرى فيلك (Felck, 2010) دراسة هدفت إلى الكشف عن مدى استخدام الإدارة الإلكترونية والبرامج الملحقة بها في إدارة الأقسام الإدارية في الجامعات الأمريكية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي وتمثلت الأداة في استبانة تكونت عينة الدراسة من (36) رئيس قسم ذكور يعملون في الأقسام الإدارية المختلفة، وأظهرت نتائج الدراسة أن ما نسبته (67%) من رؤساء الأقسام يمتلكون معرفة مناسبة بالحاسوب، ويرغبون بتطبيقه في عملهم الإداري، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين المعرفة بالحاسوب، وبين مستوى استخدامه في الإدارة الإلكترونية، كما بينت نتائج الدراسة أن الإدارة الإلكترونية تخفف من عبء العمل على رؤساء الأقسام، وتسرع من وتيرة العمل، وتقلل الأخطاء.

- كما أجرى جورمان (Gorman, 2011) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية هدفت إلى التعرف على دور قادة التعليم العالي في تبني واستخدام الاتصالات الإلكترونية والإنترنت في إداراتهم وفعاليتها استخدامها، واستخدم الباحث المنهج

الوصفي المسحي وتمثلت الأداة في استبانة تم توزيعها على عينة من (113) عضو هيئة تدريس، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن قادة التعليم العالي لهم دور كبير في عملية التغيير في إدارتهم، كما بينت النتائج وجود تبني فعلي لاستخدام الانترنت والاتصالات الإلكترونية في إدارة التعليم العالي.

أما دراسة العدوان والمشاقبة (Al- Adwan and Almashaqba, 2012) فهذفت إلى التعرف على أهمية تكنولوجيا المعلومات في أداء الأعمال، وتقييم فوائد استخدامها في منظمات الأعمال الأردنية، وتطوير نموذج يوضح مقدار القيمة التي تكتسبها منظمات الأعمال نتيجة تطبيقها، وتقييم مدى إقبال المدراء على تطبيقها في منظماتهم. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبيان لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (128) مديراً من مختلف المستويات الإدارية (إدارة عليا، وسطى، تشغيلية) في مدينتي الحسن والظليل الصناعيتين في الأردن. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها وجود أهمية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال لما تحققه من فوائد وكفاءة في الأداء، وتوافر البنية التحتية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في مجتمع البحث بشكل كاف وذلك يفسر الاعتماد المتزايد على التكنولوجيات الحديثة في جميع مجالات العمل، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر للنظام التنظيمي على الموظفين وخاصة في مجالات التدريب والتطوير والاتصالات، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وأداء العاملين نتيجة للتغير في التصنيف الوظيفي.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من الدراسات السابقة: أنها تنوعت في مجتمعاتها التي طبقت عليها تلك الدراسات بين محلية وعربية وأجنبية، فكان اختيار العينات من البيئات الجامعية (أكاديميين أو إداريين أو مختلط)، ففي الجانب الأكاديمي كدراسة (الحسن، 2004)، (الضالعي، 2007)، (خشافة، 2006)، (Gorman, 2011)، (محمود، 2015) وفي الجانب الإداري كدراسة (Felck, 2010)، (Felck, 2010)، (Al- Adwan and Almashaqba, 2012) أما في الجانب المختلط (أكاديميين وإداريين معاً) كدراسة (أبو سبت، 2005)، (Mellivell, 2007)، وقد تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث استخدام المنهج والأداة، والعينة كدراسة، (الحسن، 2004)، (خشافة، 2006)، (Mellivell, 2007)، (Felck, 2010)، (Gorman, 2011)، (محمود، 2015)، واختلفت في العينة فقط مع دراسة (Al- Adwan and Almashaqba, 2012)، واختلفت في المنهج مع دراسة (عبد العال، 2015) التي استخدمت المنهج المقارن. وإجمالاً تنوعت أغلب الدراسات السابقة في الهدف، حيث سعت إلى الكشف عن واقع أو مدى أو درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية وتأثيرها على رفع مستوى الأداء في المنظمات وتطويره - تعليمية وغيرها - ومن ضمن تلك الإدارة الإلكترونية تقنية الحاسوب الذي هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنياته في المجالات الإدارية. وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إثراء الجانب النظري وبناء الأداة وتطويرها ومناقشة النتائج ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية أسلوب المنهج الوصفي التحليلي كونه أكثر ملاءمة؛ لمثل هذه الدراسة في معالجة البيانات والوصول إلى النتائج.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع نواب العمداء للشؤون الأكاديمية العاملين خلال الفصل الثاني من العام الجامعي (2016/ 2017) البالغ عددهم (126) فرداً، في (34) جامعة رسمية وخاصة، منها (10) جامعات رسمية، وعدد الكليات 126 كلية، وتم اختيار عينة الدراسة على نحوٍ عشوائي من المجتمع بلغت (8) جامعات رسمية وخاصة، أي ما نسبته (24%) تقريباً من المجتمع، وبذلك تكونت عينة الدراسة من جميع نواب العمداء للشؤون الأكاديمية في الجامعات الـ (8) والبالغ عددهم (78) نائب عميد، أي ما نسبته (62%) من مجتمع نواب العمداء، منهم (65) نائب عميد يمثلون (5) جامعات رسمية هي: جامعة صنعاء وعدن والحديدة وذمار، وجامعة إب، و(13) نائب عميد يمثلون (3) جامعات خاصة هي: الجامعة اليمنية وسبأ، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، ووزعت (78) استبانة على جميع أفراد العينة، استعيد منها (63) استبانة صالحة للتحليل، وبنسبة مقدارها (80, 7%)، كما هو موضح في الجدول (1):

جدول (1) توزيع الاستبانات على أفراد العينة حسب نوع الجامعة ونسبة المسترد منها

اسم الجامعة	سنة التأسيس	ملكيتها	موزعة	مستردة	نسبة المسترد
جامعة صنعاء	1970	رسمية	19	15	78.9
جامعة عدن	1975	رسمية	17	14	82.3
جامعة الحديدة	1996	رسمية	10	8	80.0
جامعة ذمار	1996	رسمية	11	9	81.8
جامعة إب	1996	رسمية	8	6	75.0
الجامعة اليمنية	1993	خاصة	5	4	80.0
جامعة سبأ	1994	خاصة	4	4	100.0
جامعة العلوم والتكنولوجيا	1993	خاصة	4	3	75.0
المجموع		8	78	63	80.7

خصائص العينة:

جدول (2) خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات وفئاتها

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
ملكية الجامعة	رسمية	52	82.5
	خاصة	11	17.5
الكلية	تطبيقية	25	39.7
	إنسانية	38	60.3
الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد	42	66.7
	أستاذ مشارك	8	20.6
	أستاذ	13	12.7
الخبرة الإدارية	5 سنوات فأقل	18	38.1
	من 6-10 سنوات	21	33.3
	11 سنة فأكثر	24	28.6

يتبين من الجدول (2) أن نسبة (82.5%) من نواب العمداء للشؤون الأكاديمية هم من الجامعات الرسمية في حين أن (17.5%) هم من الجامعات الخاصة، كما أن (60.3%) منهم نواب عمداء للشؤون الأكاديمية في الكليات الإنسانية، و(39.7%) في الكليات التطبيقية. أما من حيث الرتب الأكاديمية فإننا نلاحظ أن من نسبهم (66.7%) برتبة أستاذ مساعد،

وأن نسبة (20.6%) برتبة أستاذ مشارك، في حين من نسبتهم (12.7%) هم برتبة أستاذ، أما من حيث خبرتهم الإدارية فإننا نلاحظ أن من نسبتهم (28.6%) تزيد خبرتهم عن (10) سنوات، ومن نسبتهم (33.3%) تتراوح خبرتهم بين (6-10) سنوات، أما بقية نواب العمداء الذين تقع خبرتهم ضمن (5) سنوات فأقل فبلغت نسبتهم (38.1%). كما يشير الجدول (2)، وهذا يعني أن نواب العمداء للشؤون الأكاديمية في غالبيتهم ممن يحملون رتبة أستاذ مساعد، وأن خبرتهم طبقاً لذلك تقل عن خمس سنوات.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اطلع الباحث على الأدب النظري والدراسات السابقة، كدراسة (الحسن، 2004) (خشافة، 2006)، ودراسة (أبو عاشور والنمري، 2013) حيث تم إعداد استبانة وتم تطويرها لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وتكونت بصورتها الأولية من جزأين، اشتمل الجزء الأول على بيانات عامة لأفراد العينة، أما الجزء الثاني اشتمل على (46) فقرة تكشف عن مدى توظيف الجامعة لتقنية الحاسوب في خمسة مجالات إدارية، هي: التخطيط (10) فقرات، التنظيم (9) فقرات، الإجراءات الإدارية (9) فقرات، الرقابة (9) فقرات، ومجال تنفيذ مهام الكلية اشتمل على (9) فقرات.

صدق الأداة:

تم التأكد من صدق الأداة بعرض الاستبانة بصورتها الأولية على عدد (6) من المحكمين المختصين من ذوي الخبرة في الإدارة، والحاسوب، وتقنيات التعليم، والقياس والتقويم، ونظم المعلومات، وعلم النفس، من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، والذين قاموا بإبداء ملاحظاتهم من حذف وإضافة وتعديل، وعدلت الاستبانة وفقاً للملاحظات الواردة منهم، حيث أصبحت الاستبانة بصورتها النهائية مكونة من جزأين كالآتي:

- الجزء الأول: وتضمن معلومات شخصية حول ملكية الجامعة، ونوع الكلية، والرتبة الأكاديمية، والخبرة الإدارية.
- الجزء الثاني: وتضمن فقرات الاستبانة للكشف عن درجة توظيف الجامعة لتقنية الحاسوب في المجالات الإدارية، احتوت على (35) فقرة، وزعت على مجالات خمسة وهي: التخطيط (8) فقرات، التنظيم (7) فقرات، الإجراءات الإدارية (6) فقرات، الرقابة (5) فقرات، ومجال تنفيذ مهام الكلية اشتمل على (9) فقرات.

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة قام الباحثين باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test- retest) حيث تم توزيع أداة الدراسة على عينة من مجتمع الدراسة مكونة من (15) فرداً، من خارج عينة الدراسة التي طبقت عليها الأداة، وبفارق أسبوعين بين الاختبارين، وتم استبعادها من عينة الدراسة الأصلية، ثم تم حساب معامل ثبات الاستقرار حسب معادلة ارتباط (بيرسون) حيث بلغ معامل الثبات للأداة: (0.84) كما تم احتساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي للفقرات باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا) حيث بلغ معامل الثبات (0.89)، وهي قيمة مقبولة، أي أنه يمكن الاعتماد على البيانات التي جمعت بواسطتها. والجدول (3) يوضح معاملات الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ، وثبات إعادة ومعامل ارتباط بيرسون للمجالات:

جدول (3) معاملات الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ، وثبات إعادة ومعامل ارتباط بيرسون للمجالات والأداة ككل

م	المجال	معامل ارتباط بيرسون "ثبات إعادة"	الاتساق الداخلي "الفا كرونباخ"
1	التخطيط	0.88	0.90
2	التنظيم	0.89	0.87
3	الإجراءات الإدارية	0.85	0.88

0.89	0.80	الرقابة	4
0.89	0.79	تنفيذ مهام الكلية	5
0.89	0.84	الأداة ككل	

الوزن النسبي والمعالجات الإحصائية:

للتعرف على درجة حاجة الجامعات لتوظيف تقنية الحاسوب في المجالات الإدارية، فقد استخدم الباحثان البرنامج الإحصائي (spss) "الرزم الإحصائية للعلوم الإنسانية"؛ وذلك على النحو الآتي:

1. الوزن النسبي: وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي؛ تم منح الإجابات الدرجات (1، 2، 3، 4، 5)، ولتحديد الوزن النسبي تم حساب المدى (5-1=4)، وتقسيمه على مستويات المقياس؛ أي $0.80 = 5/4$ ثم إضافة القيمة إلى أقل قيمة في المقياس؛ وهي الواحد الصحيح، وهكذا أصبح تقييم متوسطات الوزن النسبي؛ كما يبينها الجدول (4):

جدول (4) متوسطات الوزن النسبي لإجابات العينة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

م	درجة تحقق المعيار (الحاجة)	القيمة عند إدخال البيانات	القيمة المعطاة لمستويات التقييم
1	ضعيفة جداً	1	مدى المتوسطات (01) إلى (1.80)
2	ضعيفة	2	(1.81) إلى (2.60)
3	متوسطة	3	(2.61) إلى (3.40)
4	عالية	4	(3.41) إلى (4.20)
5	عالية جداً	5	(4.21) إلى (05)

2- المعالجات الإحصائية المستخدمة:

بعد جمع المعلومات وتفرغها تم استخدام التحليل الإحصائي على النحو الآتي:
 .للإجابة عن السؤال الأول: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
 .للإجابة عن السؤال الثاني: تم استخدام تحليل التباين الأحادي المتعدد.

4- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

• النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في مجالاتها الإدارية (التخطيط، والتنظيم، والإجراءات الإدارية، والرقابة، وتنفيذ مهام الكلية) من وجهة نظر نواب العمداء للشؤون الأكاديمية بالجامعات؟".

وللإجابة على السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية عن درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في مجالاتها الإدارية (التخطيط، والتنظيم، والإجراءات الإدارية، والرقابة، وتنفيذ مهام الكلية) من وجهة نظر نواب العمداء الشؤون الأكاديمية بالجامعات، بحسب كل مجال وكما يوضحها الجدول (5):

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات نواب العمداء للشؤون الأكاديمية

لدرجة حاجة الجامعات لتوظيف تقنية الحاسوب لمجالات الأداة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الحاجة
2	التنظيم	3.92	0.79	1	عالية
4	الرقابة	3.91	0.94	2	عالية

1	التخطيط	3.86	0.92	3	عالية
5	تنفيذ مهام الكلية	3.79	1.06	4	عالية
3	الإجراءات الإدارية	3.64	0.96	5	متوسطة
	الأداة ككل	3.83	0.92		عالية

يتبين من الجدول (5) أن قيمة المتوسط الحسابي لدرجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب للمجالات ككل (3.83) وبدرجة عالية، وعلى مستوى المجالات فقيم المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.64- 3.92)، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرة تقديرات أفراد عينة الدراسة إلى طبيعة تقنية الحاسوب وتطبيقاتها، والتي قد تنطلق ضمن إطار يرتبط بتنظيم شؤون الكلية من توزيع الطلبة على المواد والتخصصات والأقسام، وتنظيم حاجات الكلية من الموارد البشرية المتخصصة وتوفير وسائل فعّالة، وتنظيم المواد الدراسية والجدول والأرشيف، وهي الفقرات التي ضمها مجال التنظيم والذي جاء بالمرتبة الأولى، فقد جاءت تقديرات أفراد العينة لعلاقتها بتنظيم شؤون الكلية، ربما للتخلص من الإدارة التقليدية في تنظيم شؤون الكليات، والاعتماد على تقنية متطورة تعتمد على السرعة والدقة. وهذه النتائج تعطي مؤشراً إيجابياً نحو حاجة الجامعات لتوظيف تقنية الحاسوب في جميع المجالات الإدارية بدرجة عالية، الأمر الذي سوف يسهم في انتقالها إلى إدارة متطورة تعتمد على تقنية الحاسوب لاختصار الوقت والجهد، وقد جاء مجال الإجراءات الإدارية بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغت قيمته (3.64) وبدرجة متوسطة، ويمكن تفسير هذه النتيجة أنها جاءت بدرجة متوسطة لأن نسبة من أفراد العينة ينطلقون من مبدأ أن غالب هذه الإجراءات الإدارية تتم عبر مجالس الأقسام الأكاديمية ومجلس الكلية، ويمكن القيام بها دون الحاجة لتوظيف تقنية الحاسوب في الوقت الحالي وفي ظل شحة الموارد وهناك مجالات أهم في درجة الحاجة لتوظيف تقنية الحاسوب تحتل أولوية حسب تصوراتهم. وللكشف عن تقديرات أفراد عينة الدراسة على مستوى كل فقرة من فقرات كل مجال على حده، تم حساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما توضحها الجداول (6-10) وعلى النحو الآتي:

1 - مجال التخطيط:

للكشف عن تقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال التخطيط، تم استخراج قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما هو موضح في الجدول (6):

جدول (6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التخطيط، مرتبة تنازلياً

حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الحاجة
1	إعداد خطة للعمل الأكاديمي قبل بدء العام الدراسي.	4.20	1.01	1	عالية
5	وضع خطة لتطوير برامج خاصة بالبحث العلمي وخدمة المجتمع.	3.95	1.10	2	عالية
6	وضع خطة لحاجة الأقسام بالتنسيق مع رؤساء الأقسام.	3.93	1.03	3	عالية
4	وضع خطة لتنظيم العمل الإداري بالتنسيق مع الجامعة.	3.92	1.12	4	عالية
3	وضع خطة لتطوير برامج علمية وثقافية.	3.90	1.10	5	عالية
2	وضع خطة عمل سنوية لشؤون الكلية.	3.81	1.11	6	عالية
8	وضع خطة لأبحاث كلية الدراسات العليا حول تطوير المناهج الدراسية وفق برنامج زمني بكل عام دراسي.	3.76	1.30	7	عالية
7	وضع خطة وضوابط للابتعاث العلمي والمشاركات البحثية.	3.66	1.33	8	متوسطة
	المجال ككل	3.86	0.92		عالية

نلاحظ من الجدول (6) أن قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات مجال التخطيط تراوحت بين (3.66-4.20)، ويمكن تفسير هذه النتيجة أهمية الحاجة لتوظيف تقنية الحاسوب في مجال التخطيط الذي تستند عليه جميع عمليات الإدارة، وبالتالي فإذا كان التخطيط سليماً ودقيقاً فإن مخرجات العملية الإدارية لبقية المجالات سوف تكون إيجابية، وهو ما أشارت إليه نتائج مجال التخطيط في الحاجة لتوظيف تقنية الحاسوب بدرجة عالية.

2 - مجال التنظيم:

للكشف عن تقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات هذا المجال تم استخراج قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما هو موضح في الجدول (7):

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة على فقرات مجال التنظيم،

مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الحاجة
7	تنظيم الارشيف وحفظ الوثائق	4.13	1.15	1	عالية
1	تنظيم توزيع الطلبة على المواد والتخصصات المختلفة مع الأقسام.	4.10	1.01	2	عالية
5	تنظيم المواد الدراسية المقررة على أعضاء الهيئة التدريسية.	4.05	0.92	3	عالية
6	تنظيم جداول للفعاليات والأنشطة والثقافية في الكلية.	4.04	0.94	4	عالية
2	تنظيم الخدمات الإرشادية والتوجيهية للطلبة.	3.91	0.90	5	عالية
4	توفير وسائل فعالة دقيقة تساعد على إتمام تحاليل تقارير الأقسام واستخلاص النتائج المطلوبة في الوقت المحدد.	3.82	1.24	6	عالية
3	تنظيم حاجات الكلية من الموارد البشرية المتخصصة.	3.65	1.11	7	متوسطة
	المجال ككل	3.92	0.79		عالية

نلاحظ من جدول (7) أن آراء تقديرات نواب العمداء قد خصصوا قيمةً متوسطات حسابية تراوحت بين (4.13-3.65) وبلغ قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال التنظيم (3.92) وبدرجة عالية حسب تقدير أفراد عينة الدراسة. ويمكن تفسير هذه النتيجة طبقاً لما جاء في استجابات أفراد عينة الدراسة من أن الحاجة لتوظيف تقنية الحاسوب في مجال التنظيم عالية لما سيسهم فيه من توافر الوقت والجهد للحصول على المعلومات والبيانات في أي وقت، وكذا التخلص من روتين الإدارة التقليدية في التنظيم.

3 - مجال الإجراءات الإدارية:

للكشف عن تقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات هذا المجال تم استخراج قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما هو موضح في الجدول (8):

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة على فقرات مجال الإجراءات الإدارية،

مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الحاجة
6	متابعة انعقاد المؤتمرات العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة.	3.89	1.16	1	عالية

متوسطة	2	1.06	3.63	تحديد الاحتياجات المستقبلية من أعضاء هيئة التدريس والهيئة الإدارية بالتنسيق مع الأقسام.	1
متوسطة	3	1.18	3.62	متابعة مستوى أداء العاملين بالكلية.	4
متوسطة	4	1.11	3.59	متابعة إجراءات الترقيات العلمية.	3
متوسطة	5	1.04	3.56	توصيف الوظائف والأعمال في الكلية.	2
متوسطة	6	1.13	3.56	تشكيل لجنة لدراسة الوثائق والشهادات الثبوتية الخاصة بالمتقدمين للعمل في الكلية والأقسام المختلفة والإشراف عليها.	5
متوسطة		0.96	3.64	المجال ككل	

نلاحظ من الجدول (8) أن قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال بلغت (3.64) وبدرجة متوسطة حسب تقدير أفراد عينة الدراسة. وعلى مستوى الفقرات تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات مجال الإجراءات الإدارية تراوحت بين (3.56- 3.89) كما ويمكن تفسير هذه النتيجة أنها جاءت بدرجة متوسطة لأن نسبة من نواب العمداء ينطلقون من مبدأ أن معظم هذه الإجراءات تتم عبر مجالس الأقسام وترفع إلى مجلس الكلية، ويمكن القيام بها دون الحاجة لتوظيف تقنية الحاسوب في الوقت الحالي وفي ظل شحة الموارد وهناك مجالات أهم في درجة الحاجة لتوظيف تقنية الحاسوب تحتل أولوية بدرجة عالية حسب تصوراتهم.

4 - مجال الرقابة:

للكشف عن تقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات هذا المجال تم استخراج قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما هو موضح في الجدول (9):

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة على فقرات مجال الرقابة، مرتبة

تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الحاجة
2	الإشراف على تنظيم السجلات الخاصة بالأساتذة ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا.	4.00	1.06	1	عالية
4	العمل على تقويم أسئلة الاختبارات بالتنسيق مع الأقسام.	3.97	1.19	2	عالية
3	الإشراف على خطط المقررات الدراسية ومستوى تنفيذها.	3.92	0.95	3	عالية
5	تقييم أعضاء هيئة التدريس في ضوء نتائج الطلبة وتقارير رؤساء الأقسام.	3.86	1.20	4	عالية
1	رفع تقارير دورية عن شؤون أعضاء هيئة التدريس للهيئات العليا.	3.81	1.09	5	عالية
	المجال ككل	3.91	0.94		عالية

نلاحظ من الجدول (9) أن قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات مجال الرقابة تراوحت بين (3.81- 4.00) حيث جاءت الفقرة رقم (2) بالمرتبة الأولى والتي نصّت على "الإشراف على تنظيم السجلات والملفات الخاصة بالأساتذة ومساعديهم وطلبة الدراسات العليا" وبقية متوسط حسابي بلغت (4.00) وبدرجة عالية، بينما جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأخيرة والتي نصّت على "رفع تقارير دورية عن شؤون أعضاء هيئة التدريس للهيئات العليا" وبدرجة عالية وبلغت قيمة المتوسط الحسابي للفقرة (3.81)، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال (3.91) وبدرجة عالية حسب تقدير أفراد عينة الدراسة. ويمكن تفسير هذه النتيجة أن مجال الرقابة جاء بدرجة عالية حسب تقديرات أفراد العينة يُعزى إلى الضعف الواضح في مجال الرقابة القائم الذي لم يرق للمستوى المطلوب في

سير عملية الإشراف والمتابعة والتقييم، وبالتالي فهو بحاجة ماسة لتوظيف تقنية الحاسوب في مجال الرقابة يعتمد على السرعة والدقة لتنفيذ المهام بشكل دوري ومستمر.

أما فيما يتعلق بالانحرافات المعيارية فإن ارتفاع قيمة الانحراف المعياري في بعض فقرات المجالات تعود إلى وجود نسب لتقديرات أفراد عينة الدراسة أن الحاجة لتوظيف تقنية الحاسوب منخفضة أو منعدمة.

5 - مجال تنفيذ مهام الكلية:

للكشف عن تقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات هذا المجال تم استخراج قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما هو موضح في الجدول (10):

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة على فقرات مجال تنفيذ مهام الكلية، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الحاجة
1	تحضير الإحصائيات التي تحتاجها الكلية والمتعلقة بأعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلبة والأبحاث.	3.97	1.11	1	عالية
4	رفع تقرير سنوي عن أعمال الكلية والأقسام التابعة لها في الجوانب الثقافية والبحثية والإدارية.	3.81	1.09	2	عالية
6	رصد النتائج وتحليلها ومقارنتها مع الأنشطة الأكاديمية في الكليات المماثلة والأقسام الأخرى.	3.81	1.32	3	عالية
5	تحليل بيانات البحوث العلمية والإحصائية الصادرة عن الكلية والأقسام.	3.81	1.33	4	عالية
3	إعداد المهام المتعلقة بالكلية كإجراء المؤتمرات والأنشطة والفعاليات العلمية.	3.79	1.14	5	عالية
7	الاستفادة من المعلومات والإحصائيات الصادرة عن الهيئات الإدارية العليا.	3.79	1.21	6	عالية
9	بناء شبكة اتصالات مع الجامعات والكليات المماثلة لبناء خطة علمية تطويرية متبادلة.	3.78	1.25	7	عالية
8	إقامة الدورات بالتنسيق مع مراكز الاستشارات بالجامعة وتوظيفها لخدمة المجتمع.	3.71	1.24	8	عالية
2	تحليل معدلات الأداء للهيئة التدريسية والإدارية من حيث الوقت والإنجاز.	3.60	1.07	9	متوسطة
	المجال ككل	3.79	1.06		عالية

نلاحظ من الجدول (10) أن قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات مجال مهام الكلية تراوحت بين (3.60-3.97) حيث جاءت الفقرة رقم (1) بالمرتبة الأولى والتي نصّت على " تحضير الإحصائيات التي تحتاجها الكلية والمتعلقة بأعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلبة والأبحاث " وبقية متوسط حسابي بلغت (3.97) وبدرجة عالية، بينما جاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الأخيرة والتي نصّت على " تحليل معدلات الأداء للهيئة التدريسية والإدارية من حيث الوقت ونسبة الإنجاز " وبدرجة متوسطة وبلغت قيمة المتوسط الحسابي للفقرة (3.60)، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال (3.79) وبدرجة عالية حسب تقدير أفراد عينة الدراسة. ويمكن تفسير هذه النتيجة أن مجال تنفيذ مهام الكلية جاء بدرجة عالية حسب تقديرات أفراد عينة الدراسة، يُعزى إلى رغبتهم في التخلص من الآلية البيروقراطية المعتمدة في تنفيذ مهام الكلية قدر الإمكان وتنفيذ المعاملات والإجراءات الخاصة بالكلية بوسائل

حديثه ذات تقنية عالية المتمثلة بتقنية الحاسوب، كون تنفيذ مهام الكلية يقع الجزء الأكبر منها على عاتق نواب العمداء للشؤون الأكاديمية، أما فيما يخص الفقرة رقم (2) والتي جاءت بدرجة متوسطة فقد يعود ذلك أن جزء كبير منها يقوم به رؤساء الأقسام الأكاديمية وأمناء الكليات حسب طبيعة مهامهم.

- النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في تصورات نواب العمداء للشؤون الأكاديمية حول درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في مجالاتها الإدارية (التخطيط، والتنظيم، والإجراءات الإدارية، والرقابة، وتنفيذ مهام الكلية) تعزى لكل متغير من المتغيرات الآتية: (الجامعة – رسمية، خاصة- ونوع الكلية- تطبيقية، إنسانية-، والرتبة الأكاديمية، والخبرة الإدارية)؟" وللإجابة عن السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي المتعدد كما هو موضح في الجدول (11):

جدول (11) نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر متغيرات (الجامعة والكلية والرتبة الأكاديمية والخبرة) في تصورات العينة حول درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب.

المتغير	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	التباين (F)	الدلالة الإحصائية
ملكية الجامعة	بين المجموعات	0.106	1	0.106	0.132	0.718
	داخل المجموعات	49.132	61	0.805		
	المجموع	49.238	62			
نوع الكلية	بين المجموعات	1.820	1	1.820	2.341	0.131
	داخل المجموعات	47.418	61	0.777		
	المجموع	49.238	62			
الرتبة الأكاديمية	بين المجموعات	4.315	2.	2.158	2.882	0.064
	داخل المجموعات	44.923	60	0.749		
	المجموع	49.238	62			
الخبرة الإدارية	بين المجموعات	1.654	2	0.827	1.043	0.359
	داخل المجموعات	47.584	60	0.793		
	المجموع	49.238	62			

يتبين من الجدول (11) أن قيم التباين (F) ليست ذات دلالة إحصائية كما هي موضحة لجميع المتغيرات المتعلقة ب: الجامعة والكلية والرتبة الأكاديمية والخبرة الإدارية، وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0, 05$) في تصورات نواب العمداء للشؤون الأكاديمية حول درجة حاجة الجامعات اليمنية- الرسمية والخاصة- لتوظيف تقنية الحاسوب في مجالاتها الإدارية (التخطيط، والتنظيم، والإجراءات الإدارية، والرقابة، وتنفيذ مهام الكلية) تعزى لاختلاف متغيرات الدراسة: الجامعة – رسمية، خاصة-، ونوع الكلية- تطبيقية، إنسانية-، والرتبة الأكاديمية، والخبرة الإدارية، وهذا يدل على أن الحاجة موجودة في جميع المجالات بغض النظر عن ملكية الجامعة والكلية التي يعمل بها نائب العميد ورتبته العلمية.

ويمكن عزو هذه النتيجة في ضوء البيئة الجامعية، وما يؤديه نواب العمداء للشؤون الأكاديمية من عمل إداري في المجالات الإدارية المختلفة والتي تكاد أن تكون متشابهة في مختلف الجوانب الإدارية، وبالتالي فإن العمليات الإدارية تمارس من قبلهم بنفس المستوى والنظام، واستناداً إلى ذلك فقد اتفقت وجهات نظرهم في الحاجة لتوظيف تقنية الحاسوب في المجالات الإدارية للجامعات اليمنية موجودة بغض النظر عن ملكية الجامعة ونوع الكلية التي يعمل بها نائب العميد، واختلاف رتبهم، والكلية التي يتبعونها، بالإضافة إلى تفاوت متغير الخبرة الإدارية، إلا أنهم أجمعوا في إجاباتهم بأنهم يتعاملون مع نظام إداري واحد فقط بتعليماته وتنظيماته الإدارية، وبالتالي جاءت تصوراتهم بأنه لا توجد فرق بين معطيات ومقومات المجالات الإدارية من جامعة إلى أخرى أو من كلية إلى أخرى، أو بين رتبة أكاديمية وأخرى أو خبرة إدارية وأخرى، الأمر الذي أسهم في عدم وجود فروق في وجهة نظر نواب العمداء للشؤون الأكاديمية حول درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في المجالات الإدارية تبعاً لاختلاف متغيرات الدراسة: الجامعة، والكلية، والرتبة الأكاديمية، والخبرة الإدارية.

مناقشة النتائج:

أكدت الدراسة مجموعة من النتائج نُجمَلها فيما يلي:

1. أن هناك حاجة لتوظيف تقنية الحاسوب في جميع المجالات الإدارية للجامعات اليمنية بدرجة عالية، باستثناء مجال الإجراءات الإدارية الذي جاء بدرجة متوسطة، حسب تصورات أفراد عينة الدراسة، وهذا يعطي مؤشراً أن الجامعات اليمنية تعاني من ضعف في توظيف تقنية الحاسوب في المجالات الإدارية، ولا زالت تعتمد آليات تقليدية في تسيير المعاملات كالورق والمراسلات اليدوية، وأن تقنية الحاسوب المتوفرة هي عبارة عن جهاز الحاسوب والآلة الطابعة فقط، أي أن معظمها يستخدم للطباعة. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة، (الحسن، 2004)، (خشافة، 2006)، (Mellivell, 2007)، (Felck, 2010)، (Al- Adwan and Almashaqba, 2012)، (محمود، 2015).
2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في تصورات نواب العمداء للشؤون الأكاديمية حول درجة حاجة الجامعات اليمنية لتوظيف تقنية الحاسوب في مجالاتها الإدارية (التخطيط، والتنظيم، والإجراءات الإدارية، والرقابة، وتنفيذ مهام الكلية) تعزى لاختلاف متغيرات الدراسة: الجامعة - رسمية، خاصة، - ونوع الكلية- تطبيقية، إنسانية-، والرتبة الأكاديمية، والخبرة الإدارية، وهذا يدل على أن الحاجة موجودة في جميع المجالات بغض النظر عن ملكية الجامعة والكلية التي يعمل بها نائب العميد ورتبته الأكاديمية وخبرته الإدارية، لأن الحاجة لتوظيف تقنية الحاسوب تعود إلى طبيعة مجال العمل الإداري فقط. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة، (الحسن، 2004)، (خشافة، 2006)، ودراسة (أبو عاشور والنمري، 2013).

التوصيات والمقترحات

استناداً إلى العرض السابق وفي ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان ويقترحان الآتي:

1. على الجامعات تبني توفير تقنية الحاسوب والبرمجيات المستخدمة في المكاتب للقيادات الإدارية في الجامعات اليمنية سواء أكانوا أعضاء هيئة تدريس أو من العاملين منهم في الوظائف الإدارية، كي توظف في مجالات التعليم والبحث العلمي وفي خدمة المجتمع.
2. ربط أجهزة الحاسوب المتوفرة حالياً في الجامعات بشبكة تربط بين الأقسام المختلفة في الكليات والعمادة من جهة، ومن جهة ثانية تربط بينها وبقية الكليات ورياسة الجامعة ومختلف الإدارات فيها، ومن جهة أخرى يتم ربط شبكة بين

- الجامعات اليمنية، ومن الضرورة ربط تلك أجهزة الحاسوب بشبكة الإنترنت والشبكات العالمية للبحوث والمكتبات العالمية وتقليص تكاليف الإنترنت لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والعاملين.
3. على الجامعات اليمنية توفير أجهزة حاسوب شخصية لأعضاء هيئة التدريس كونها ضرورة ملحة فرضته ثورة المعلومات، كما أن على الجامعات توفير الإمكانيات المادية لهم سواء في تحسين مرتباتهم أو عن طريق منحهم سلف أو هبات لشراء تلك الأجهزة أو تقسيطها بأقساط مريحة، وتوفير مستلزماتها والمعدات المرافقة لها مثل الطابعات والقرطاسية والحبر.
4. تأسيس وحدة خاصة بالحاسوب تتولى إدارة وصيانة وتحديث الحواسيب الموجودة في الكليات والجامعات وحمايتها من العطل أو الاعتداءات غير المشروعة مثل الفيروسات.
5. إقامة دورات تدريبية للعاملين في مجال استخدام تقنية الحاسوب وعلومه وبرامجه والإنترنت.
6. خفض العبء التدريسي للأساتذة الذين يتولون مناصب إدارية كي يستطيعوا القيام بالمهام الإدارية المنوطة بهم وتوظيف تقنية الحاسوب في المجالات المختلفة.
7. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول:
- تقنية الحاسوب والإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير مجالات الأداء أكان أكاديمياً أو إدارياً في الجامعات اليمنية.
 - معوقات استخدام الحاسوب في مجالي التدريس والعمل الإداري.
 - اتجاهات أعضاء هيئة التدريس والطلبة نحو استخدام الانترنت في التعليم والبحث وخدمة المجتمع.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

1. أبو الجود، سوسن عبد الفتاح، (2000)، إجراءات الرقابة الداخلية للشركات في التطورات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات، دراسة تطبيقية ميدانية، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة القاهرة فرع بني سويف، العدد(1)، مصر.
2. أبو سبت، صبري فايق، (2005)، تقييم دور نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، *دراسة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
3. أبو عاشور، خليفة مصطفى؛ والنمري، ديانا جميل، (2013)، مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين، بحث منشور، *المجلة الأردنية في العلوم التربوية*، مجلد (9)، العدد (2)، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
4. استيتية، دلال؛ والسرحان، عمر، (2007)، *تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكتروني، دار وائل للطباعة والنشر*، عمان، الأردن.
5. البيحي، عصام محمد إبراهيم، (2006): *تكنولوجيا المعلومات الحديثة وأثرها على القرارات الإدارية في منظمات الأعمال*، دراسة استطلاعية للواقع الفلسطيني، *مجلة الجامعة الإسلامية*، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد، (14) العدد(1)، غزة.
6. الحراشنة، محمد، (2013)، *درجة استخدام الحاسوب في الإدارة المدرسية لدى مدراء مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق*، بحث منشور، *مجلة المنارة*، مج 19، ع 2، الأردن.

7. الحسن، عصام ادريس كمتور، (2004)، واقع استخدام تكنولوجيا التعليم في الجامعات السودانية ومعوقاته "دراسة استطلاعية، *المجلة العربية للتربية*، العدد (1)، السودان.
8. الحسيني، عائشة أحمد؛ والخيال، شذا عبدالمحسن، (2013)، أثر تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية على الأداء الوظيفي (دراسة ميدانية على موظفات العمادات في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، بحث منشور، *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر*، مجلد (10). عدد (1) ص 1- 94، الرابط: <https://www.scribd.com/document/495271249/JFC-Volume-10-Issue-1-Pages-1-94#>
9. الحميدي، نجم عبد الله؛ والعبيد، عبد الرحمن الأحمد؛ والسامرائي، سلوى أمين، (2005)، *نظم المعلومات الإدارية: مدخل معاصر، دوائر وائل للنشر*، الأردن.
10. خشافة، ندى منصور، (2006)، *احتياجات الجامعات اليمنية لخدمات الحاسوب في تطوير العمل الإداري والأكاديمي، رسالة ماجستير*، إدارة وإشراف تربوي كلية التربية، جامعة إب، اليمن.
11. صيام، وليد زكريا، (2012)، *مدى إسهام التعليم الإلكتروني في ضمان جودة التعليم العالي "دراسة حالة التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية"*، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، خلال الفترة (5- 4 إبريل)، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين.
12. الضالعي، زبيدة عبد الله، (2007)، *واقع استخدام الحاسوب في التدريس بجامعة تعز في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة تعز، الجمهورية اليمنية.
13. عاني، مزهر؛ وجواد، شوقي، (2008)، *"العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، إثراء للنشر والتوزيع*، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
14. عبد العال، هدى معوض، (2015)، *توظيف تكنولوجيا المعلومات في الجامعات المصرية في ضوء معايير الاعتماد "دراسة مقارنة"*، دكتوراه تربية مقارنة، قسم التربية المقارنة، كلية التربية، جامعة الفيوم، مصر.
15. عشيبه، فتحي درويش، (2007)، *أدوار الإدارة الجامعية في مصر على ضوء التحديات المعاصرة، كلية التربية بدمهور*، جامعة الاسكندرية.
16. العيثاوي، احلام؛ والسمرائي، عمار، (2011)، *واقع تطبيق ضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة في ضوء متطلبات الجودة الشاملة: دراسة حالة الجامعة الخليجية*، المؤتمر العربي الدولي لجودة التعليم العالي، خلال الفترة (10- 12 مايو)، الأردن.
17. قنديلجي، عامر إبراهيم؛ والسامرائي، إيمان فاضل، (2002)، *تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، الوراق للنشر والتوزيع*، الأردن.
18. القيسي، حنان محمد، (2012)، *الإدارة الالكترونية وتقديم الخدمات العامة*، بحث منشور، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، مج (4)، الاصدار: (17, 16)، العراق.
19. الكساسبة، وصفي؛ وبرنوطي، سعاد، (2011)، *أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على تحسين الأداء المؤسسي: دراسة حالة المناطق الحرة الأردنية*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، *أبحاث اقتصادية وإدارية*، العدد (10)، جامعة محمد خيضر بسكرة.
20. مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، (2012)، *الإطار المرجعي لأنشطة الجودة والاعتماد الأكاديمي، صنعاء*.

21. محمود، مريم لكحل، (2015)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة يحيى فارس بالمدينة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة يحيى فارس، المدينة، الجزائر.
22. موسى، مصطفى إسماعيل، (2002)، الاتجاهات الحديثة في طرائق تدريس التربية الدينية، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.

ثانيا- المراجع بالإنجليزية: Second - References in English

1. Al- Adwan, M&Almashaqba, Z. (2012), **Evaluation the Role of Information Technology in Business Value Performance (BVP)**, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 4 Issue 6, p404- 420. 17p.
2. Bagad. V.S. (2009), **Management Information Systems**, the Edition, *Technical Publications pun*, India.
3. Bharadwaj, A. and Konsynski B. (1999). **Information Technology Effects on Firm Performance as Measured**. by Tobin's. Management Science.
4. Calderon, T. G. and Seo, S. and Kim, W. (2001). Information Technology and the Performance of Financial Companies in South Korea. *Journal of Business Research*. 08927626, Vol.(17), Issue (2), Korea.
5. Felck, C. (2010). Using Computers in Croatia National University Divisions. *Journal of Research in Higher Education*, (2), (1).
6. Felps, Sara. (1996) Computers in higher education: A Projection to the year 2000 " *Ph D. Thesis Pepperidge University, USA*.
7. Gorman, P. (2011). **The leaders role in the adobtion and utlization of electronic communications and the Internet** by off- campus college faculty. Ed.D. University of Minnesota, USA.
8. Hicks, James, O, (1984), **Management Information Systems: A User's, Perspective**, West Publishing Company, New York.
9. Kanunias, C, (2001), **Accounting For Intangible Assets – Web Presence: The Birth of a New Asset**. Flinders University of South Australia, Adelaide, Australia.
10. Laudon K, and Laudon, F, (2006): **Management des systems information**, Pearson, France, 9 edition– (30), p(291).
11. Long Larry, (1984), **Computers and Information Processing**, Second Edition Premtic – Hall, Inglewood Cliffs, New Jersey.
12. Mellivell, L. (2007). **British University E- Management in Hong Kong Setting**. *Higher Education in Hong Kong*, (6), (2).

Third - References in Arabic translated into English:

1. Abdel Aal, Hoda Moawad, (2015), Employment of Information Technology in Egyptian Universities in Light of Accreditation Standards, "A Comparative Study", PhD in Comparative Education, Department of Comparative Education, Faculty of Education, Fayoum University, Egypt.
2. Abu Al-Joud, Sawsan Abdel-Fattah, (2000), internal control procedures for companies in the major developments in information technology, an applied field study, Journal of Financial and Commercial Studies, Faculty of Commerce, Cairo University, Beni Suef Branch, Issue (1), Egypt.
3. Abu Ashour, Khalifa Mustafa; Al-Nimri, Diana Jamil, ((2013, the level of application of electronic management at Yarmouk University from the point of view of the faculty and administrators, published research, The Jordanian Journal of Educational Sciences, Volume (9), Issue (2), Yarmouk University, Irbid, Jordan.
4. Abu Sabt, Sabri Fayek, (2005), Evaluation of the Role of Management Information Systems in Administrative Decision Making in Palestinian Universities in the Gaza Strip, Unpublished Master's Study, Islamic University, Palestine.
5. Al-Buhaisi, Essam Muhammad Ibrahim, (2006): Modern information technology and its impact on administrative decisions in business organizations, an exploratory study of the Palestinian reality, Islamic University Journal, Human Studies Series, Vol. (14) No. (1), Gaza.
6. Al-Dhalei, Zubaida Abdullah, (2007)) The reality of computer use in teaching at Taiz University in the Republic of Yemen, unpublished master's thesis, Taiz University, Republic of Yemen.
7. Al-Hamidi, Najm Abdullah; Al-Obeid, Abd al-Rahman al-Ahmad; And Al-Samarrai, Salwa Amin, (2005), Administrative Information Systems: A Contemporary Introduction, Wael Circle for Publishing, Jordan.
8. Al-Harasheh, Muhammad, (2013), The degree of computer use in school administration among directors of education directorates in Mafraq Governorate, published research, Al-Manara Magazine, Vol. 19, Part 2, Jordan.
9. Al-Hassan, Essam Idris Kemtoor, (2004)) The reality of the use of educational technology in Sudanese universities and its obstacles, a prospective study, the Arab Journal of Education, No. (1), Sudan.
10. Al-Husseini, Aisha Ahmed; and Al-Khayal, Shaza Abdel-Mohsen, (2013), the effect of applying electronic management systems on job performance (a field study on female deanship employees at King Abdulaziz University in Jeddah, published research, Scientific Journal of the Faculties of Commerce Sector, Al-Azhar University, Volume (10). Number (1) pp. 1-94, link: <https://www.scribd.com/document/495271249/JSFC-Volume-10-Issue-1-Pages-1-94#>
11. Al-Ithawi, Dreams; Al-Samarrai, Ammar, (2011), the reality of applying education quality assurance in private universities in light of the requirements of comprehensive quality: a case study of the Gulf

- University, the Arab International Conference on Higher Education Quality, during the period (10-12 May), Jordan.
12. Al-Kasasbeh, Wasfi; Barnouti, Suad, (2011), The Impact of Investment in Information Technology on Improving Institutional Performance: A Case Study of Jordanian Free Zones, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Economic and Administrative Research, Issue (10), University of Muhammad Kheidar Biskra.
 13. Al-Qaisi, Hanan Muhammad, (2012), Electronic Administration and Public Service Delivery, published research, Law Journal, Al-Mustansiriya University, Vol. (4), Edition: (16, 17), Iraq.
 14. Ani, blooming; Jawad, Shawky, (2008), "The Administrative Process and Information Technology," Ithraa for Publishing and Distribution, first edition, Amman, Jordan.
 15. Council for Academic Accreditation and Quality Assurance in Higher Education, (2012), Framework of Reference for Quality Activities and Academic Accreditation, Sana'a.
 16. Estetia, Dalal; Al-Sarhan, Omar, (2007)), Education Technology and E-Learning, Dar Wael for Printing and Publishing, Amman, Jordan.
 17. Khashafa, Nada Mansour, (2006), The Needs of Yemeni Universities for Computer Services in Developing Administrative and Academic Work, Master Thesis, Educational Administration and Supervision, College of Education, Ibb University, Yemen.
 18. Mahmoud, Maryam Lakhal, (2015), The Role of Information and Communication Technology in Improving the Performance of Higher Education Institutions: A Case Study of the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences at Yahya Fares University in Medea, unpublished master's thesis, Yahya Fares University, Medea, Algeria.
 19. Musa, Mustafa Ismail, (2002), Modern Trends in the Methods of Teaching Religious Education, University Book House, Al Ain, United Arab Emirates.
 20. Osheba, Fathi Darwish, (2007), The Roles of University Administration in Egypt in Light of Contemporary Challenges, Faculty of Education, Damanhour, Alexandria University.
 21. Qandilji, Amer Ibrahim; Al-Samarrai, Iman Fadel, (2002), information technology and its applications, Al-Warraaq for Publishing and Distribution, Jordan.
 22. Siam, Walid Zakaria, (2012), the extent to which e-learning contributes to ensuring the quality of higher education, "a case study of accounting education in Jordanian universities", the Second International Arab Conference to ensure the quality of higher education, during the period (4-5 April), Gulf University, Kingdom the two seas.